

أسباب الاهتمام بدراسة علم الاقتصاد

إن الاهتمام بدراسة علم الاقتصاد يقودنا إلى دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات كالإنتاج والاستهلاك والادخار وتبادل السلع والخدمات ، وبالتالي فهو يتصل بكل جوانب الحياة ويتميز بالعمومية والإحاطة فالإنسان يهتم بأمور الحياة ومشاكلها الاقتصادية من ارتفاع في مستوى المعيشة والإنفاق والاستهلاك والإنتاج والبطالة و كيفية إنتاج الثروة وتوزيعها غيرها فهو يتطلب منه معرفة قدرها من المعرفة الاقتصادية وهذا ما جعل المجتمعات البشرية تعطي اهتماما بالغاً لعلم الاقتصاد وقد سعى الإنسان بكل جهد و طاقة وبما يملك من قوة العقل والتفكير لإقامة هذا النظام الاقتصادي الأمثل. وقد اهتم الفلاسفة الأوائل أمثال أرسطو وابن خلدون وغيرهم بدراسة علم الاقتصاد ولكنهم اعتبروه جزءاً من الفلسفة.

المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في صعوبة الوصول إلى إشباع جميع الاحتياجات البشرية، وقد أرجع الاقتصاديون ذلك إلى " الندرة النسبية لعوامل الإنتاج منسوبة إلى حاجات البشر. وهذا يعني أنه لو توافرت (أو أمكن توفير) عوامل الإنتاج بالقدر اللازم لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية لزالَت المشكلة الاقتصادية تماماً " تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد و لم تكن المشكلة الاقتصادية يوماً، مشكلة قائمة بذاتها، ومنفصلة عن المشكلة الإنسانية العامة، فقد كانت المشكلة الإنسانية والاجتماعية منذ أمد بعيد، حين تشكلت الجماعة، تتمثل في تحديد النظام الاجتماعي الأمثل للإنسان والذي يصل بواسطته إلى الطمأنينة والسعادة الحقيقية ويرتقي من خلاله نحو الأفضل. والمشكلة الاقتصادية للإنسان تشكل جزءاً من هذه المشكلة الإنسانية العامة، إذ الاقتصاد يمثل جانباً من شؤون حياة الإنسان لا كلها. غير أن تحديد هوية وحقيقة هذه المشكلة كانت ولا زالت نقطة اختلاف الأفكار والآراء. في أي وحدة اقتصادية سواء كانت منشأة أو مؤسسة وفي أي مجتمع اقتصادي وبغض النظر عن نمط نظامه الاقتصادي والسياسي، تظهر المشكلة الاقتصادية بتعدد أوجهها وعمق أبعادها والتي تخلق بحد ذاتها مشكلة "المفاضلة" التي تتطلب بالضرورة دراسة البدائل المختلفة المتنافسة و"اختيار" أفضل الحلول لها، وبهذا المعنى تصبح المشكلة الاقتصادية ركيزة علم الاقتصاد وعلم الإدارة معاً. وإذا كانت الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة مقارنة بالحاجة إليها، فإن المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة

"ندرة" ومشكلة "اختيار" يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة فالموارد متوفرة و ليست نادرة الوجود، ولكن نظرا لزيادة الحاجات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها، كما وأن تزايد الحاجات و تعددها مع محدودية الموارد يضع حدودا أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع و خدمات مما يجعل عملية الاختيار أمرا لا مفر منه. وربما يلاحظ الفرد أنه يتعرض لمشكلة الاختيار أكثر من مرة، بل و باستمرار وفي مختلف نواحي حياته اليومية. هل يختار دخول الجامعة أم يعمل بشهادته البكالوريا ؟ وإن أراد العمل، فهل يختار القطاع الخاص أم القطاع العام؟ وإذا التحق بالجامعة، فأى كلية يختار منها؟ هل هي كلية الاقتصاد و أو كلية العلوم أم غيرها؟. وعندما يستيقظ ماذا يرتدي؟ و ماذا يأكل؟ و كيف يذهب إلى الجامعة ؟ و متى؟ ... اختيارات وبدائل كثيرة. فإذا واجهت الفرد مشكلة الاختيار، وتمكن من اختيار أحد البدائل المتاحة، فقد اتخذ قرارا اقتصاديا. وعلى ذلك نقول بأن حل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يقوم بعملية اختيار، ويقرر أمرين

الأمر الأول: الحاجات الإنسانية

إن أول ما يشعر به الإنسان حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته، وهذا ما يدفعه إلى السعي بحثا عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته هذه. ويكتشف، وهو يسعى أن حاجاته أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعا ضمن حدود مقدرته والموارد المتاحة وبالتالي يكون نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد.

وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات ، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة. فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية و عن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية. حيث إن الحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد. وتختلف أيضا عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد. كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار والى بعض القيم الخلقية أو الدينية.

حقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية و نفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد كما زعم بعض الكتاب حاجات حقيقية وحاجات خيالية. كما إن هذه الحاجات تنقسم إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية،

والحاجات المستقبلية. فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة. أما الحاجة الفردية، فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وبناء المسكن والعلاج. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل المصلحة العامة. وأخيرا، فالحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلا كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهي خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة.

الأمر الثاني: الموارد

يتضح لنا أن هناك حاجة إنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع، لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة. وهناك وسائل كفيلة بإشباع الرغبات. هذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعا مكانيا سيئا حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى. وحتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت. وتتميز الموارد بأنها نادرة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد، وعليه تسمى موارد اقتصادية تميزها لها عن الموارد الحرة التي لا ثمن لها والتي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر. ويفضل الاقتصاديون تقسيم الموارد حسب دورها في العملية الإنتاجية، ويطلق عليها عناصر الإنتاج وهي: الأرض أو الطبيعة، العمل، رأس المال، والتنظيم.

تعريف علم الاقتصاد

يعرف الفريد مارشال الاقتصادي الإنكليزي (1842-1924) علم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي بالقول "إن الاقتصاد السياسي، أو علم الاقتصاد هو دراسة للبشرية في

ممارسته شئون حياتها العادية". فهو يبحث في ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي للحصول على المتطلبات المادية واستخدامها.

كما إن الاقتصادي الإنكليزي (ادم سميث) اعتبر الاقتصاد علما قائما بذاته لا جزءا من الفلسفة وقد عرف (سميث) علم الاقتصاد في كتابه (ثروة الأمم 1776) بأنه علم الثروة، وأنه يدرس الثروة من ناحية إنتاجها وتبادلها.

أما تعريف الاقتصادي الإنكليزي (ليونيل رونيوز) فقد عرفه بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والعناصر النادرة التي لها استعمالات بديلة. وقد أكد (رونيوز) على عنصر الندرة (ندرة وسائل إشباع الحاجات) والاختيار (الاختيار بين الحاجات العديدة). إن هذا التعريف لقي قبولا عند الكثير من الاقتصاديين وشاع استعماله.

ويذهب كامبل ماكونل إلى أن علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة الموارد النادرة أو المحدودة أو استعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. وهكذا فإن علم الاقتصاد هو علم زيادة الثروة من جهة، وعلم اجتماعي يبحث في توفير الرفاهية لجميع أفراد المجتمع من جهة ثانية.

وعرفه دافنبورت في كتابه (اقتصاديات المشاريع) 1913 بأنه " ذلك العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة نظر الثمن".

وعرفه جون ستيوارت ميل انه علم تطبيقي يدرس الإنتاج وتوزيعه اي انه يركز على جانبي الإنتاج والتوزيع، اي انه ذهب ابعد من ادم سميث ووسع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل الإنتاج والتوزيع معا.

وهناك تعريف آخر أن علم الاقتصاد هو علم إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها واستهلاكها، ويهدف إلى تعظيم المردود من عوامل الإنتاج المتاحة، أي إنه العلم الذي يسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للمشكلة الاقتصادية بالعمل على زيادة إنتاج الخيرات المادية للتقليل من آثار ندرتها ووضعها بتصرف الإنسان لزيادة رفاهيته

كما عرفه الاقتصاديون المحدثون بأنه (العلم الذي يدرس ظاهرة الندرة النسبية أي العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة ، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية) ومعنى ذلك إن هذا العلم يؤكد أيضا على دراسة السياسة الاقتصادية، ويدخل في اعتباره تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية النسبية، فهو إذا لا بد أن يسهم في حل المشكلات الاجتماعية.

من هذه التعاريف نستنتج ما يلي :

إن علم الاقتصاد يدرس كل أشكال النشاط الإنساني في مقاومته للندرة. كما يدرس علم الاقتصاد العلاقات بين غايات النشاط الإنساني والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، ولكنه علم محايد بالنسبة للغايات. فهذه الأخيرة متعددة ومتباينة، ولا يدخل في مهمة علم الاقتصاد شرحها أو تقويمها. ومع ذلك فإن من مهام علم الاقتصاد أن يبين كيفية حكم الغايات للنشاط الاقتصادي للإنسان وكيف أن تحولها وتغيرها يؤثر على صيغ هذا النشاط. وينتمي إلى علم الاقتصاد البحث عن الغايات المتعددة للفعل لتحديد الملائم والقابل للتحقيق من بينها، والطرق الاقتصادية الأنسب لتحقيقها. كما أن يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة و بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر وأثارها، وإيضاح العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها. فالنظرية الاقتصادية تستنبط من الواقع شرحا مبسطا لتشغيل اقتصاد معين، وتقيم نظاما منطقيًا تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية. كما يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

نظرا لأهمية علم الاقتصاد نجد الاقتصادي الأمريكي "بول سامولسون" يطلق على علم الاقتصاد لقب "ملكة العلوم الاجتماعية"، لكونه علم يمتاز عن سائر العلوم في أنه العلم الوحيد الذي يستخدم مناهج البحث بأنواعها في دراسة الظواهر الاقتصادية، كما أنه يجمع بين أكثر من علم في مناهجه كون الاقتصاد علم اجتماعي يفسر ويشرح سلوك الإنسان وهو بصدد إشباع احتياجاته، وكون السلوك الإنساني يخضع لعوامل مختلفة منها الاقتصادية، ومنها غير الاقتصادية من اجتماعية وسياسية وعرفية... إلخ، فإنه يرتبط بعلاقة وصلبة وثيقة بكثير من العلوم. وتوثقت علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى كالرياضيات والفيزياء والإحصاء وغيرها. ويعود ذلك إلى التطور الذي حدث في مجالات العلوم المختلفة خلال القرن الماضي. ففي أبحاث سلوك المستهلك في الاقتصاد تبدو لنا الاستفادة من إسهامات علم النفس ويتأثر النشاط الاقتصادي بكثير من البواعث و الدوافع النفسية. وان دراسة الدوافع أصبح لها أهمية كبرى في التحليل الاقتصادي الحديث.

و السعي لتحديد هذه الدوافع بصورة كمية لإدخالها ضمن معادلات كمتغيرات في البحث، أما في مجالات علاقات العمل وتوزيع الدخل فتتضح علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع.

أما في مجال التشريع فالقانون يرسم الإطار الذي يتم بداخله النشاط الاقتصادي للمجتمع . وينظم علاقات الملكية وعلاقات العامل برب العمل وقواعد فصل المنازعات ... فالقانون هو المنظم لواقع مادته الأولية ومادته الأولية هي الاقتصاد .

كما توجد علاقة بين علم الاقتصاد السياسية فعلاقة الاقتصاد بالسياسة ليست جديدة . وقد ازدادت العلاقة وثوقا مع زيادة تدخل الدولة و مؤسساتها في مختلف الحياة الاقتصادية للمجتمع . من خلال الخطة الاقتصادية تعكس السياسة الاقتصادية للدولة . يرى بعض الإقتصاديين التلازم الكامل بين الاقتصاد و السياسة فأى تصرف سياسي للدولة (قرار سياسي) لايد من أن ينعكس في صورة تصرفات اقتصادية .

مما سبق نستنتج أن علم الاقتصاد ليس علما مستقلا .

وتتضح علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ في مجال دراسة التطور والتنمية الاقتصادية ولا يمكن أن تكتمل الدراسة الاقتصادية إلا بتتبع تاريخ الوقائع للاستفادة مما حدث و اعتبرت المدرسة التاريخية الألمانية الاقتصاد وكأنه علم تاريخي .، كما تتضح علاقة علم الاقتصاد بالدراسات الجغرافية في مجال دراسات الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب الأقاليم والمناطق وتبرز أهمية الجغرافيا بالنسبة للاقتصاد في تخطيط النشاط الاقتصادي ووضع الخطط المكانية . وذلك لأن كل مكان من الرقعة الجغرافية يتميز بوجود حجم ونوعية معينة من الموارد الاقتصادية كما يتميز بظروف إقليمية و مناخية تؤدي إلى تباين الأنشطة الاقتصادية . ذات الصلة الوثيقة بين الجغرافيا و الاقتصاد أدى إلى ظهور الجغرافيا الاقتصادية . كما توجد علاقة مشتركة بين الاقتصاد والفيزياء وخاصة فيما يتعلق بفكرة التوازن أو الكفاءة أو المرونة . هذا فضلا عن وجود علاقة بين الاقتصاد والتسويق وكذلك علم تطور الإنسان حول أنماط الاستهلاك والنتاج والنمو الاقتصادي . وكما أن هناك علاقة وثيقة لعلم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي وقد وصل الأمر إلى إنشاء فروع لعلم الاقتصاد في هذه المجالات كالاقتصاد الرياضي نتيجة المساحة المشتركة بين الاقتصاد والرياضيات فنجده يقوم بصياغة النماذج الرياضية في سبيل التوصل إلى حل المشكلات الاقتصادية المختلفة أو نتيجة المساحة المشتركة بين الاقتصاد والإحصاء والرياضيات في استخدامه للإحصاء الوصفي والاستدلال الإحصائي . ويتمكن علم الاقتصاد أيضا من الجمع بين النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء في منهج واحد وهو منهج الاقتصاد القياسي الذي يقوم بحل مشكلات القرارات الإدارية ويسمى علم الاقتصاد الإداري وتستخدم بحوث العمليات الأدوات والأساليب العلمية الرياضية والإحصائية المساندة في عملية اتخاذ القرارات للوصول إلى الحل الملائم بين البدائل المختلفة، حيث تقوم فكرتها الأساسية على البحث عن حل "أمثل" أو "أفضل"

بين الحلول البديلة. والبرامج الرياضية هي إحدى أساليب بحوث العمليات، إضافة إلى أسلوب المحاكاة وجداول المدخلات والمخرجات ونماذج صفوف الانتظار.. وغيرها

وعليه نقول بأن الإدارة ترتبط بالاقتصاد بعلاقة وثيقة الصلة فيما يتعلق باتخاذ القرارات واختيار البدائل المثلى، وهي تعتمد عليه في إمدادها بالنظرية والأدوات التحليلية المناسبة لمساعدتها في عملية اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها. وفي الوقت نفسه ترتبط الإدارة بسائر العلوم خاصة وأنها عبارة عن نظام متكامل ومتفاعل مع البيئة المحيطة بجميع عناصرها.

منهج علم الاقتصاد

يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائما للكشف عن هذه القوانين وصوغ النظريات الاقتصادية المختلفة. ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل المناهج العلمية المعروفة وهي: المنهج الاستنباطي (التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي). وهذه فكرة مختصرة عن كل منهما:

المنهج الاستنباطي: ويعد من أقدم مناهج المعرفة، إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلما بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها. وذلك من خلال قواعد ذهنية بحثية تدور كلها في الذهن بعيدا عن الواقع. وبحسب هذا المنهج يبدأ الاقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها، عن طريق التفكير العقلي، جميع التعميمات التي تؤدي إليها، وهي ما تؤلف النظريات الاقتصادية. وينبئ هنا إلى أن مدى صحة النظريات المستخلصة على هذا النحو يتوقف على سلامة مجرى التفكير المنطقي من جهة، وصحة المقدمات من جهة أخرى.

المنهج الاستقرائي: يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة. وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التحليل المنتظم الواعي للوقائع المعروفة والمشاهدة في الحياة العملية. أي إن المنهج الاستقرائي عكس المنهج الاستنباطي تماما، لذلك يوصف الأول، أي الاستقرائي «بالاستدلال الصاعد»، ويوصف الثاني «بالاستدلال النازل». ولما كان من الواجب أن تكون المقدمات في الاستنباط صحيحة، وجب أن تستند هذه المقدمات إلى الاستقراء. أي إن الاستنباط يعتمد على الاستقراء في إثبات صحة

المقدمات. ومن ناحية ثانية فإن الاستقرار يعتمد على الاستنباط لأنه لا بد من التحقق من صحة النظريات، التي يتم التوصل إليها بالاستقراء، عن طريق تعميمها على وقائع جديدة، وهذا هو الاستنباط. وعلى ذلك فإن كلا من الاستنباط والاستقراء لازمان للاقتصادي، وهو بصدد الكشف عن القوانين والنظريات الاقتصادية.

النظرية الاقتصادية

كبقية كل العلوم فإن الاقتصاد يدرس من خلال تقسّمه إلى أقسام وفروع خاصة تتمركز بالنسبة للتحليل الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين :

أ. التحليل الكلي (الماكرو Macro-économie) أو النظرية الاقتصادية الكلية الذي يعبر عن دراسة أوسع للمتغيرات الاقتصادية على المستوى الوطني كالتشغيل و الدخل الوطني و... الخ.

ب. التحليل الجزئي (الميكرو Micro-économie) أو النظرية الاقتصادية الجزئية وهو دراسة الأعمال الاقتصادية للأفراد و المجموعات البشرية المحددة ضمن مجتمع معين في عملية السوق . لاشك أن المشاريع أو الوحدات الاقتصادية تدخل ضمن الإطار إلا أننا لن نتعرض لها بالتفصيل لأن ذلك يعتبر مادة أساسية مستقلة في المنهاج الدراسي تدرس باسم اقتصاد المؤسسات (أو المشاريع) لقد شاع استخدام تعبير (ميكرو) و (ماكرو) اليوناني الأصل اللتين تعنيان بمرادفهما في بقية اللغات الحيّة (الصغير) و (الكبير) واستخدام متلاصقين لفرعي التحليل الاقتصادي من قبل كل الاقتصاديين رغم أن العديد منهم ينتقد هذين الكلمتين في المصطلحات اللغوية فعندما ندرس اقتصاد دولة كلبنان يعتبر ذلك ماكرو و عندما ندرس اقتصاد شركة سوناطراك يعتبر ذلك ميكرو إلا أن حقيقة الأرقام تبين لنا أنه على العكس مما نتوقع فإن أرقام سوناطراك أكبر بكثير (11 ضعف) من أرقام الاقتصاد اللبناني . إذن الموضوع لا يتعلق بكبير أو صغير و من هنا جاءت صحة التسمية التي أطلقت على هذين القسمين في اللغة العربية تحليل "كلي" و تحليل "جزئي" كخير بديل لأنها أكثر دقة ألا أنه رغم ذلك و مهما اختلفت التسميات للميكرو و الماكرو فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

1- بالنسبة للاقتصاد كجزء و ككل أو كميكرو و ماكرو فإن استخدام هذه التعابير و خاصة من قبل المؤسسات التعليمية تنطوي على إيحاء مباشر أو غير مباشر بأننا نستخدم الأول ميكرو سكوب) بينما بالنسبة للماكرو (تلسكوب) و في الحقيقة فإن هذا الإيحاء غير دقيق لعدة أسباب نذكر منها أننا نستطيع استخدام تلسكوب من أجل

فحص جزيئات أو جزء من مجموع كما أننا يمكن أن نستخدم الميكروسكوب و خاصة حاليا وقد تعمقت دراسة التحليل الجزيئي لتشمل (موديلات) متشكلة بأن واحد من جزيئات و حركات خلايا و علاقات إجمالية سيما فيما يتعلق بالتوازن العام أننا لا نستطيع أن نعمم ذلك بصفة دائمة لأن الميكرو في تركيزه على الأسعار فإنه يهتم أيضا بالدخول لعلاقتها بتحديد السعر في الأسواق كما يستثنى من ذلك اهتمامات الماكرو بأسعار (معدلات الفائدة) والأجور كسعر لقوة العمل المباعة من قبل الشغلية.

إلا أنه على كل حال فإن الماكرو لا يتعرض للأسعار الفردية و علاقاتها و انعكاساتها على النشاطات الاقتصادية لذلك فإن بعض الاقتصاديين في الوقت الذي يقرون فيه هذا التفريق فإنهما لا يعتبران ذلك سوى بحدود اعتبار الأسعار (البطل) في ساحة الميكرو بينما الدخل (منافسة) في ساحة الماكرو.

2- يلاحظ بعض الاقتصاديين أن إحدى العلاقات الفارقة التي ترسم الحدود بين الماكرو و الميكرو تتمثل في تجانس الوحدات الكمية في التحليل الجزيئي بينما يفتقد كثيرا هذا التجانس بل تصل إلى درجة التعارض بالنسبة للماكرو. صحيح أننا في دراستنا لبعض القوانين الميكرو نكتفي بالتسميات العمومية (سيارات النقل الصغيرة مثلا) نخلط فيها أنواع وماركات مختلفة (قولكس فاكن) مع (المرسيدس)، إلا أن تسهيل البحث يقتضي افتراض تساوي المعطيات المتشابهة. بينما في التحليل الكلي فإن الحسابات الإجمالية و تقارير المحاسبة الوطنية تحل هذه المسألة نظرا لان الأرقام التي تعطي لتسهيل حسابات التجارة الخارجية و الاستثمارات و الاستهلاك و غيره غالبا ما تكون مقيمة على أساس نقدي و ليس كمي لوحدة عينة.

3- إذا كان التصنيف لفرعي الاقتصاد ميكرو و ماكرو إلى حد كبير اصطناعي لان التغيرات الاقتصادية ليست مجموعة أرقام انفرادية إنما هي بحد ذاتها موضع اختلافات جوهرية في الأهداف و المنهجية لهذين الفرعين رغم أنه تطرح وجهتي نظر متناقضتين لكل ظاهرة اقتصادية الأولى من جهة نظر ماكرو.

برغم أن كل المتغيرات الاقتصادية فحسب الماكرو تستمد جذورها من الاقتصاد الجزيئي إلا أن البحث عن تعميمات عن شروح الميكرو على الماكرو لا يمكن أن تكون دائما صحيحة إلا وفق منظار الذين يحاولون إيجاد منهجية خاصة تعتمد على السلوك الفردي و بالتالي ينزلقون لا محاولة في عدم الفكر الرأسمالي و تناقضاته.

لذلك يقولون بعض الاقتصاديين بأن حلبة الصراع بين الميكرو و الماكرو تحافظ على شعبيتها دائما رغم خيبة آمال المتفرجين (المستمرة) لعدم رؤية بطل أحد الاثنين أصاب

الأخر (بضريبة قاضية) و طرحه أرضا فقط عند الطلبة يتم بسرعة التمييز لأن الماكرو أسهل عليهم فهمه من الميكرو ، باستثناء الطلبة الذين يستعملون درجة معينة من الذكاء فإنهم يعرفون كثيرا مجرد أن يعطوه درجة اهتمام تقارب الوسط .

الأمثلية على المستوى الجزئي

كما تعني الأمثلية على المستوى الجزئي أن تهدف الوحدة الاقتصادية إلى تحقيق أمثل (أفضل) وضع ممكن لها في ظل مجموعة معينة من الظروف. وعلى ذلك فالوضع الأمثل ما هو إلا وضع توازن تستقر عنده الوحدة الاقتصادية. فالأمثلية تعني تعظيم (أو تدنيته) دالة معينة تعرف بـ "دالة الهدف"، وذلك في ظل قيود معينة. فمن معايير علم الاقتصاد لاختيار ما هو أفضل "هدف تعظيم" شيء ما كالربح أو المنفعة أو الإيرادات، أو يكون "هدف تدنيته" شيء ما كالتكاليف أو الاستهلاك أو الزمن مثلا. ومن وجهة النظر الاقتصادية توضع عمليات التعظيم أو التدنيته ضمن تحديد الأمثلية. ويكون التوازن المستهدف هو الوضع الأمثل للوحدة الاقتصادية، سواء كانت هذه الوحدة مستهلك يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، أو منتج يسعى لتعظيم أرباحه أو تقليل تكاليفه، أو حتى الاقتصاد القومي برمته في محاولته لتحقيق أهدافه الاقتصادية. وإن كان التوازن لا يتوقف دائما على تعظيم أو تدنيته دالة الهدف، فإن الأمثلية ما هي إلا حالة خاصة من حالات التوازن، كما أن شروط تحقيق الأمثلية هي في حقيقتها شروط تحقيق التوازن.

ويقوم مفهوم الحل الأمثل بدور هام في التحليل الاقتصادي وبالتالي في الاقتصاد الإداري. ولتوضيح أهمية دور الحل الأمثل في اتخاذ القرارات نقول أن الحياة العملية توضح أن رجل الإدارة إنما يقوم بتقدير كمية المبيعات التي يمكن للمشروع بيعها في عام قادم، وعلى أساس هذه التقديرات تقوم الإدارة بتقدير كمية المواد الخام اللازم شرائها. ولكن التحليل الاقتصادي بقيامه على الحل الأمثل لا يعترف بوجود كمية ثابتة من المبيعات أو المواد الخام المزمع شرائها، إنما يتعين وجود تيارا من الاحتمالات لحجم المبيعات المقدرة تتيح للمشروع استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة بالكامل أو تحقق أقصى ربح أو تحقق أدنى تكلفة إنتاج ممكنة أو غير ذلك. وبذلك يعد مفهوم الأمثلية مهم جدا للاقتصادي في تحليلاته وتطبيقاته وتساعدته في حل المشكلات الاقتصادية المختلفة، هذا فضلا عن مساعدته في فهم سلوك الوحدات الاقتصادية، سواء تلك التي تخص مجالات الإنتاج، أو الاستهلاك، أو النقل وخلافه، وتمكنه تلك الوحدات أيضا من اتخاذ القرارات المثلى. وتلعب طرق الأمثلية دورا مهما في عملية النمذجة لأن النماذج هنا إنما تصاغ في سبيل تحديد تلك القيم التي تعطي قياسا أمثلا للجودة. فمشكلة الأمثلية تبتدئ بمجموعة من المتغيرات أو المعلمات متضمنة بعض القيود التي تعرف القيم المقبولة للمتغيرات. مثل هذه

القيود تعرف بقيود المشكلة. أما المكون الآخر ومقياس الجودة لمشكلة الأمثلية - كما ذكرنا مسبقا. فيتمثل في دالة الهدف. وعلى ذلك يكون الحل الأمثل هو أفضل قيمة يجب أن تأخذها دالة الهدف اعتمادا على القيود المفروضة على المتغيرات، أو بعبارة أخرى مجموعة القيم المقبولة أو الجائزة للمتغيرات، والتي تفترض دالة الهدف من أجلها قيمة مثلى. فالبرنامج الرياضي هو مشكلة أمثلية يعطى فيها الهدف والقيود في صورة رياضية وعلاقات. وهي كما ذكرنا تكون برامج خطية أو برامج صحيحة أو ديناميكية أو غير ذلك. وتعتبر البرمجة الخطية إحدى الأساليب أو البرامج الرياضية واسعة الانتشار، والتي تهتم ببناء النماذج الرياضية لحل مشكلات التعظيم أو التذنية المقيدة. يكون ذلك عندما تكون هناك مجموعة من القيود، ودالة هدف يراد تحقيق أمثليتها. فكلمة "برمجة" إنما تعني تخطيط الأنشطة أو استخدام الأساليب الرياضية للوصول إلى أفضل الحلول. أما كلمة "خطية" فتعني أن جميع الدوال في النموذج أو العلاقات تكون خطية.